التهمة غير المبررة على القطاع المصرفي اللبناني

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

الاضعف يدفع دائما الثمن في حرب الكبار، والتهمة دائما جاهزة، من اسلحة دمار شامل، ارهاب، تبييض اموال، ابتزاز، تهرب ضريبي، لتصل لغاية الشر بالشعب الاميركي وبامبركة، والاقوى يكتب التاريخ ولكون كذبته الحقيقة امام العالم والرأي العام.

مسلسل ملاحقة أميركا لمصارف لبنانية أو مملوكة من لبنانيين، بتهم تبييض الأموال، لم تنته فصولها، وآخرها الاتهام الذي وجهته وزارة الخزانة الأميركية إلى مصرف FBME، وهو أحد المصارف التي تضم بنك قبرص لبنان.

لم يقدم التقرير اي اسم او دليل يثبت صلة حزب الله بعمليات تبييض الاموال من خلال هذا البنك، اكتفى التقرير بالزعم ان أحد ممولي حزب الله اودع مئات آلوف الدولارات في حساب احد زبائن البنك في قبرص في عام 2008.

ولحث الضغط قرر البنك المركزي القبرصي وضع يده على بنك FBME، معللا أنه بموجب الصلاحيات المخولة اليه، قد عين اعتبارا من 19 تموز 2014 إدارة مؤقتة لفرع بنك FBME في قبرص، فيما نفى البنك في بيان رسمي المزاعم الاميركية، وقال انه سيتعاون مع البنك المركزي القبرصي، واعلن انه كلف شركة تدقيق المانية للرد على هذه المزاعم، وقد سبق السيف العزل.

لم يراف للمصرف انه انقذ ماليا قبرص، وقبرص لا يمكنها الا ان تعتبر ان التهمة كاذبة والاخذ بمقولة ان المصرف تلقى في عام 2008 من احد زبائن المصرف ايداع بمئات آلاف الدولارات وهي احد الشخصيات التي وصفت بأنها ممول لحزب الله، التهم الاضافية ان المصرف قام في عام 2010 بتسهيل عملية احتيال طالت شركة اميركية مقرها ولاية ميشيغان بقيمة 100 الف دولار، وانه أودع في حساب احد زبائن المصرف مبلغ 600 الف دولار، وهو مبلغ متأتٍ من اعمال احتيال طالت مواطنين في كاليفورنيا، وأيضا إن إحدى المؤسسات السورية (مركز الدراسات والابحاث العلمية) الخاضعة للعقوبات الأميركية بسبب اعمال مرتبطة بالاتجار بالاسلحة، قد استخدمت البنك كواجهة للتسلل الى الولايات المتحدة الاميركية عبر شركة وهمية في الجزر العذراء البريطانية، اضافة الى الاتهام بضلوع المصرف في تسهيل اعمال القمار عبر الانترنت.

التهم بمجملها لا تتعدى مبالغ تصل الى بعض ملايين دولارات لمصرف راسماله فاق في تنزانيا 2 مليار دولار دون الحديث عن مليارات الايداعات وملايين المودعين، فأين الموضوعية والجوهرية، خصوصا انه يمكن تركيب اتهم ولا يلزم لذلك العديد من الاشخاص والكثير من الاموال.

لا يمكن لقبرص ان تتغاضى في موضوع الارهاب والعراب الاميركي هو الذي اعطى الامر حتى ولو كان المعني المصرف الذي في نهاية عام 2011، حين بدأت تعالي من نقص حاد في الاموال لتأمين نفقاتها العامة، وقد لجأت إلى روسيا للحصول على قرض بقيمة 3.3 مليارات دولار لتسيير شؤونها فالمصرف في 2012، الوحيد الذي عمد الى استثمار 13% من ميزانيته الاجمالية في سندات الخزينة القبرصية المصنفة عند درجات سيئة جدا.

التقارير الصادرة عن الخزينة الاميركية تشبه التقارير التي افادت ان العراق يملك اسلحة دمار شامل، وبقول دون اثبات والاكتفاء بالذكر أن هناك أسبابا معقولة، دون معرفة نسبة المعقولية والجوهرية، للقول ان مصرف FBME ضالع في غسل اموال وفقا للقسم 311 من قانون باتريوت آكت أو قانون مكافحة الإرهاب.

المؤسف ان قوانين مكافحة تبييض الاموال المعتمدة على صعيد دولي ومنها القانون رقم 318 في لبنان يعتمد في بنيانه على الشك، ويفترض حماية الشهود حتى لو كان ذلك مرتبط بسوء النية، فالشك هو الاساس وتعاقب المؤسسة التي تشك في اي عملية دون الابلاغ عنها، فعدم الابلاغ عن الشك جريمه ويعاقب عليها القانون حتى وان كان هذا الشك قبة الخيار وغير موضوعي، وحتى ولو كان الشك عامل شخصي ونابع عن مصلحة شخصية، فيفترض اخذه بالاعتبار وعلى الدولة ان تحمي الشخص الذي يبلغ عن الشك في اطار حماية الشهود.

فالتقرير الاميركي اتهم مصرف FBME بانه يسوق نفسه من خلال سياسات ضعيفة تجاه مكافحة تبيض الاموال، ومجرد وجود هذا التسويق هو تهمة تقضي بتجميد عائدات هذا المصرف في المؤسسات مالية اميركية، ومنع اي مؤسسة مالية اميركية من التعامل معه، هذا فقط للتأكيد، ان الولايات المتحدة قوية ويمكنها محاسبة اي مؤسسات مالية ممن يتبون اذية وتهديد الاميركية، فالمناقصة تسبح ضررا، واذية.

المصادر المصرفية في لبنان قد تؤكد عدم وجود أثر مباشر على القطاع المصرفي اللبناني جراء تبني مجلس النواب الأميركي اقتراح القانون الخاص بفرض عقوبات على حزب الله، وهو اقتراح كانت قد أقرته لجنة أميركية وأحالته الى المجلس النيابي قبل إحالته في وقت لاحق لاقراره من قبل الكونغرس.

القانون يقضي بفرض عقوبات على المؤسسات والأشخاص المتعاملين مع حزب الله واتخاذ عقوبات مالية بحق المتعاملين مع هذه المؤسسات بهدف عزل الحزب عن النظام المالي المحلي والدولي، وهو اتهام موجه لايران بالاضافة الى ان حزب الله يشكل ضررا للولايات المتحدة ولشعبها عندما يخطر بالعدو الاسرائيلي.

وهنا نتساءل كيف لا يكون هناك اثر على المصارف اللبنانية وكيف يمكن تمييز الاشخاص التابعين للمقاومة من غيرهم من المواطنين اللبنانيين، والحزب والمقاومة يمثل شريحة كبيرة من المجتمع اللبناني خاصة، وان كل لبناني من 8 آذار هو مشروع اتهام كونه قريب من المقاومة.

القرارات السابقة للخزانة الأميركية التي اتخذت ضد مصارف لبنانية ومنها المصرف اللبناني الكندي كانت بتهمة التعامل مع الحزب والقيام بعمليات تعتبرها الخزانة الأميركية غير متوافقة مع القانون.

رغم اعتبار مصلحة الضرائب الاميركية IRS والمجلس الدولي للضرائب الأميركية ان المصارف في لبنان ثابت التنسيق مع السلطات المعنيّة النقدية والحكومية، بهدف وضع الأنظمة والتشريعات الكفيلة بتطوير المهنة المصرفية والتي تلتزم المصارف بتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. هذه المصارف تلتزم ايضا بالتعديلات التي تضعها هيئة التحقيق الخاصة المولجة بهذا الموضوع في لبنان.

ورغم اعتبار ان لبنان يلتزم بكافة القوانين والدساتير التي تضعها الولايات المتحدة، وبمجرد ان تطلب السلطات المالية في لبنان، والمثال مؤخرا وكان كافيا الطلب حتى أعمت السلطات المالية مشروع قانون خاص يتعلق بتبادل المعلومات الضريبية العائدة للتهرّب الضريبي والاحتيال الضريبي غير المشمول بالقانون رقم 318 ومباشرة ورغم كل الازمات التشريعية وافق عليه مجلس الوزراء، وهو حاليا قيد الدرس والمناقشة لدى اللجان البرلمانية المختصّة.

تتعامل المصارف بالقدر اللازم من الجدّية وفقاً للقوانين النافذة والتأكيد على الالتزام بالمعايير الدولية وصيانة وتعزيز سمعة القطاع المصرفي، ومن التوجيهات الجديدة، تذكر اعتماد المقاربة المبنيّة على المخاطر وتحسين وزيادة الشفافية وتفعيل التعاون بين السلطات الدولية.

وفيما يخصّ قانون الإمتثال الضريبي الأميركي (فاتكا FATCA) حول الحسابات التابعة لأشخاص يحملون الجنسية الأميركية، فقد تقرّر قيام المصارف والمؤسسات المالية في لبنان بالتعاطي مباشرة مع إدارة الضرائب الأميركية لتبادل المعلومات، وقد بدأت المصارف بدراسة الإجراءات الضرورية لتهيئها لاعتمادها إلتزاماً بمتطلبات هذا القانون.

لكن للاسف لا يكفي في بعض الاحيان تقديم كل شيء وان طمأنت المصارف على عدم وجود نتائج مباشرة على القطاع المصرفي اللبناني على الرغم من وجود الهجمة على القطاع الأكثر نشاطاً في لبنان لا يجب إغفال هجمات الكتلات الصهيونية والخارجية باستهداف القطاع المالي والاقتصادي اللبناني ضمن الضغوط السياسية الخارجية على مصارف المنطقة ومنها لبنان.

الاتهام الاكبر هو في اطار الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة الاميركية من جهة وروسيا وايران من جهة ثانية والذي قد يكون له ارتدادات قوية قد تنسرب الى القطاع المصرفي اللبناني، ويبدو ان اتهام المصرف المرتبط بلبنان قد صدر اولا في جريدة وول ستريت وانه منغمسا الى حدّ كبير في تمويل قبرص مالياً، وأن قبرص تقف على رجليها بفضل روسيا ومصرف تنازلي مملوك لبنانيا.

المشكلة في هذا الإطار هي أنّ استثمارات هذا المصرف في الدين القبرصي تُثار بالتوازي مع اتهامات أوروبية لقبرص بتبييض الأموال، فكان المصرف كبش المحرقة في اطار الحرب المالية العالمية، وليكمل السيناريو، صدحت الأصوات الأوروبية المندّدة بسلوك الجزيرة الصغيرة باعتبارها خارجة عن القانون مالياً، وتم العودة الى مشاداة حدثت في كانون الأوّل 2012، بين وزيرة المال النمسوية مع زميلها القبرصي حول اتهام قبرص بتسهيل عمليات تبييض اموال للروس وشركائهم الوهمية، وان كانت قبرص ستستفيد أيضا من أموال المكلفين الأوروبيين برزمة الانقاذ المطلوبة.

وبعد توصل الاتحاد الاوروبي لإجبار قبرص على قبول لجنة مستقلة أجري تحقيقا في شأن مدى احترام المؤسسات القبرصيّة لمعايير الشفافية الدولية في إطار محاربة تبييض الأموال، ومن الطبيعي ان اهم المجالات التي طُبّق فيها الأوروبيون هي تلك التيارات المالية بين روسيا وايران والجزيرة القبرصية.

نتيجة للضعف المالي القبرصي فلا يمكن توقع تصرفاته السياسية، فنقوسيا تطلب 22 مليار دولار لدعم ميزانيات مصارفها المكشوفة على اليونان التي تعاني أزمة حادة في ماليتها العامة؛ هذا المبلغ يساوي حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزيرة، وإذا اقترضته قبرص فإن معدل دينها العام الى ناتجها سيرتفع إلى 145%. هذا المستوى غير مستدام أبدا خاصة وأنّ معايير الاتحاد الأوروبي تنصّ على ضرورة ألا يتخطّى المعدّل عتبة 60% لكي تبقى الاقتصادات وماليتها العامة بعيدة عن المخاطر وعن تداعيات الاقتراض المفرط.

نظرا لضعف قبرص ولحاجتها المالية وبوجود الصراع الاميركي الروسي الايراني والمقاطعة الاقتصادية الاميركية تحول الصراع الى منهج اخر فكان كبش المحرقة فيدرال بنك للشرق الاوسط الذي شكل رسالة الى روسيا وايران نظرا لوجود فرع للمصرف الفيدرالي في روسيا، والتهمة ايداع مبالغ لأشخاص قد يكونون قن حزب الله، وهذه الشكوك مثبتها سياسي بحت.

الاتهام الان يصل الى صميم الاقتصاد اللبناني في بنيانه وبطال القطاع الوحيد الذي لا زال الداعم الاهم لسيورة واستمرار الثبات المالي في لبنان وهو القطاع المصرفي، وهذا في ظروف سلبية ناتجة عن الصراعات السياسية، الاجتماعية، الطائفية، المعيشية، الخدماتية، الاقليمية، الدولية، والنقطية والتي اثرت على الامن وهو المعطى الاساسي للعملية الاقتصادية.

بالاضافة الى ظروف تراجع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الوافدة الى لبنان والتي بلغت 4.9 مليار دولار في 2013، والتي شكّلت تراجعاً بنسبة 30% عن عام 2012 الذي بلغ 6.9 مليار دولار، مقارنة بتدفقات وصلت الى 7.5 مليار في 2011، والتي قد لا تتعدى 2.8 مليار دولار في العام 2014. بالاضافة الى تردي الاقتصاد اللبناني مع توقع تراجع في معدل النمو الاقتصادي اللبناني في 2014 الى 2.2% و3% في العام 2015.

الاخطار الحالية التي تحصد بلبنان هي انعكاس واضح للصراعات الدولية التي يتمحور حول اعادة تقسيم النفوذ وحماية اسرائيل، ولا يمكن الركون الى الطمأنة الاميركية، وعلى المصارف في اطار الرقابة الاحترازية التنبه الى هذا الواقع والاسراع في انشاء خلية أزمة مؤلفة من المصارف جميعاً، وتكوين صندوق لمواجهة الازمات التي قد تعصف في القطاع وبسمعته وخاصة بما يتعلق بالاتهامات التي قد تكون غير مبررة، والتي قد تطال الحلقة الاضعف في القطاع المتمثلة بالمصارف الصغيرة والمتوسطة وهي غير قادرة لوحدها على مواجهة العاصفة.